



Distr.
GENERAL

E/CN.4/1995/10
4 August 1994

ARABIC

Original: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة حقوق الإنسان
الدورة الحادية والخمسون
البند ١٢ من جدول الأعمال المؤقت

مسألة انتهاك حقوق الإنسان والحرريات الأساسية
في أي جزء من العالم، مع الاشارة بصفة خاصة
إلى البلدان والأقاليم المستعمرة وغيرها من
البلدان والأقاليم التابعة

حالة حقوق الإنسان في أراضي يوغوسلافيا السابقة

التقرير الدوري الثامن عن حالة حقوق الإنسان
في أراضي يوغوسلافيا السابقة المقدم من
السيد تاديوش مازوفيتسكي، المقرر الخاص
لللجنة حقوق الإنسان، تنفيذاً للقرار ٣٧ من
قرار اللجنة ٧٢/١٩٩٤ في ٩ آذار/مارس ١٩٩٤

مقدمة

-1- قام المقرر الخاص ببعثة إلى البوسنة والهرسك وإلى جمهورية مقدونيا البيوغوسلافية السابقة في الفترة من ١٧ إلى ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٤. وزار أيضاً زغرب حيث التقى بالممثل الخاص للأمين العام في يوغوسلافيا السابقة، السيد أكاشي، وكبار موظفي قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة بمن فيهم قائد القوة، اللواء دي لا بريسل، والسيد فيرا دي ميلو، رئيس الشؤون المدنية.

-٢- وفي وسط البوسنة زار المقرر الخاص سراييفو وكيسلاجاك وروتلج وفيتنيز وستاري فيتنيز وغورني فاكوك وترافينيك وفيزووكو وبوغويينو. وزار في جنوب البوسنة والهرسك موستار وميدوغورجي. وزار أيضاً جانبي خط المواجهة الداخلية في منطقة بيهاتش. وعقدت اجتماعات مع رئيس جمهورية البوسنة والهرسك، السيد عزت بينوفيتش، ورئيس الوزراء، السيد سيلاجدش، وأعضاء مختلفين في الحكومة من بينهم وزيراللاجئين والتعليم. وعقدت اجتماعات طوال فترة هذه البعثة مع رؤساء للمدن وسلطات محلية، وزعماء دينيين، وممثلين لمنظمات غير حكومية من بينهم ممثلون لرابطات، ومع سلطات عسكرية وسكان محليين. وتولى ممثلو المنظمات الدولية العاملة في المناطق التي تمت زيارتها التعريف بالحالة، وعقدت اجتماعات مع منسق مشروع إعادة إعمار سراييفو السيد إيفلتون، والمسؤول الإداري للاتحاد الأوروبي في موستار، السيد كوشتك.

-٣- وسيصدر المقرر الخاص في الوقت المناسب تقريراً مفصلاً يشمل، في جملة أمور، تفاصيل كاملة عن استنتاجات بعثته ومعلومات عن حالة حقوق الإنسان في المناطق الأخرى التي لم تشملها هذه البعثة. ويتضمن هذا التقرير استنتاجاته الأساسية وال مباشرة ويسترعي الانتباه إلى المسائل التي تتطلب اهتماماً عاجلاً من جميع الأطراف في تلك الأراضي ومن المجتمع الدولي.

وسط البوسنة ومنطقة موستار

-٤- يرحب المقرر الخاص بقيام اتحاد البوسنة والهرسك وبالتنفيذ الناجح لوقف اطلاق النار بين القوات الحكومية والقوات المسلحة لكروات البوسنة. وهيات هذه التطورات مناخاً يمكن أن تبدأ فيه الأعمال لوضع نظام لاحترام حقوق الإنسان الأساسية. ولكن من الواضح أن قيام الاتحاد والحفاظ على وقف اطلاق النار ما زالاً مزعزعين إلى حد ما. ويمكن أن يلاحظ، بصفة خاصة، وجود تصميم في المستويات السياسية العليا على الاستمرار وفي تحقيق تقدم في إعادة ادماج المجتمعين المنقسمين وتواءر الاحجام عن ذلك على المستوى المحلي. وبينما عليه، فإن تحقيق التقدم سيستغرق وقتاً وقدراً كبيراً من الالتزام في آن معاً. وسيكون من الضروري تحقيق التنفيذ الكامل والعاجل لاتفاق الاتحاد وللدستور، بما في ذلك أحكامه الشاملة في مجال حقوق الإنسان. وسيلزم أيضاً توفير مساعدة دولية كبيرة ومستمرة بمعايير للمعونة المادية، والمساعدة الاستشارية والتقنية، وتقديم الموظفين للمساعدة في أعمال التوفيق والتحكيم والمصالحة. وأخيراً، فستحتاج السلطات إلى مساعدة كبيرة في تطوير مؤسسات مشتركة للمسلمين والكروات البوسنيين معاً، مثل قوات الشرطة المشتركة، وإقامة جيش موحد ونظام موحد لإقامة العدل.

-٥- وطرح مشاكل تنفيذ هيكل الاتحاد نفسها في صور متعددة وقد عين المقرر الخاص ثلاثة من هذه الصور على الأقل أثناء بعثته. أولها ما ينشأ في الحالات التي يوجد فيها جيب ضئيل من السكان المنتدين إلى أصل إثنين أو ديني مطوق تماماً بمنطقة يسكنها أفراد جماعات أخرى. وتحدث المشكلة الثانية في المدن والقرى التي نشب فيها قتال مرير والتي تنقسم الآن بين السلطتين الحكومية والクロاتية البوسنية. وتنشأ المشكلة الثالثة في الحالات التي تحاول فيها أعداد صغيرة من أفراد إحدى الجماعات مواصلة الحياة في مناطق محلية تقل فيها عدداً بكثير عن أفراد جماعات دينية أو اثنية أخرى.

٦- وتوضح جيدا مشكلة الجيوب المطوقة حالتا روتيلاج وستاري فيتيرز. فروتيلاج هي قرية صغيرة بالقرب من كيسلياك يسكنها مسلمون بصفة أساسية ولكنها تقع في منطقة معظم سكانها من الكروات البوسنيين. وتعيش ستاري فيتيرز، الواقعة ضمن مدينة فيتيرز، حالة مماثلة، وإن تكن الحرب قد دمرتها على نحو اسوأ بكثير. وتحدث سكان كلا الجيوبين إلى المقرر الخاص عن خوفهم المستمر واحساسهم بعدم الاستقرار. ومن الواضح أنهم يظلون موضع التمييز وعدم المساواة في المعاملة. وما زالت حرياتهم مقيدة حتى الآن في الانتقال خارج الجيوبين بسبب الخوف (روتيلاج) أو التنظيمات (ستاري فيتيرز). ولا يوجد في هاتين الحالتين استعداد لدى سكان الأغلبية لتحقيق تقدم حقيقي صوب تهيئة مناخ من الثقة والمصالحة.

٧- وتدل الحالة في غورني فاكوف على مشكلة المدن المنقسمة. فقد أدى القتال بين الكروات البوسنيين والقوات الحكومية إلى قيام خط مواجهة في وسط المدينة وحدث دمار رهيب للمباني والخدمات المدنية. وتوجد الآن بلدستان منفصلتان تماماً، لا تكاد توجد بينهما علاقة. كما إن قيوداً بالغة الشدة تسيطر على انتقال الأفراد بين شطري المدينة. ويلاحظ المقرر الخاص أن هذه المواقف في البلديات عقيمة على المدى الطويل وإن إعادة الاندماج تتيح الأمل الوحيد في قيام حياة بلدية سلية بمعايير البنية الأساسية المدنية والاقتصاديات واحترام حقوق الإنسان للسكان.

٨- ويعاني الكروات الذين يعيشون في بوغوينو محلة الأقلية الضئيلة العدد التي تعيش وسط جماعة دينية أو اثنية أخرى. وهم يشعرون شعوراً حاداً بالإقصاء عن عمليات اتخاذ القرارات المحلية. كما أن السلطات المحلية ظلت ترفض حتى الآن السماح لأفراد المجتمعات المحلية الكرواتية الذين رحلوا من قبل بالعودة إلى ديارهم والسبب الذي يبدونه لهذا الرفض، كما في كثير جداً من المواقع التي زارها المقرر الخاص في المنطقة، هو الاصرار على وجود ترتيبات معاملة بالمثل. وهكذا، فإن السلطات المحلية في بوغوينو تصر على أن الكروات لا يمكن أن يعودوا إلا عندما يسمح للمسلمين بالعودة إلى مدينة بروزور، الواقعة تحت سيطرة الكروات البوسنيين.

٩- ولاحظ المقرر الخاص المرة تلو المرة أن الجهد لتحقيق المصالحة في منطقة الاتحاد يتوقف على وضع ترتيبات يتم التفاوض عليها وتنفيذها محلياً. ولا يشكل هذه الترتيبات ويعوقها المطالب الملحة لوجود ترتيبات معاملة بالمثل فحسب بل كذلك نطاق مشكلة الأشخاص اللاجئين والنازحين والتحيزات العميقة التأصل لدى كثير من المسلمين والكروات البوسنيين على السواء.

١٠- ولاحظ المقرر الخاص وجود ثلاثة نهوج إزاء مسألة عودة الأشخاص اللاجئين والنازحين. أولها، أن هناك اصراراً من جانب البعض على أنه لا يمكن التصدي للمشكلة إلا بصفة شاملة تعالج الحالة فوراً في جميع أنحاء البوسنة والهرسك (وفي غيرها، بما في ذلك كرواتيا وصربيا) ويعتقد آخرون أن المبادرات المحلية مفيدة، ولكنها يجب أن تكون متبادلة. وهناك أيضاً أنصار للعودة المباشرة على الصعيد المحلي ودون الخضوع لتنظيمات. ويعتقد المقرر الخاص أن مسألة العودة يمكن بالفعل أن تحظى باهتمام حتى ولو لم تكن الظروف مهيأة لبرنامج شامل للبلد بأكمله. وبناءً عليه، فهو يعتقد أنه يتوجب تشجيع المبادرات المحلية وإن لم تكن مطلب المعاملة بالمثل غير ملائمة. وقد حث السلطات المحلية المرة تلو المرة على إبداء الاستعداد

لاتخاذ الخطوة الأولى في اتجاه العودة دون انتظار لاتفاق على ترتيبات للمعاملة بالمثل. وهو يعتقد أنه يمكن بهذه الطريقة كسر "الحلقة المفرغة" المتمثلة في انتظار مبادرات من الطرف الآخر وإحراز تقدم حقيقي. وبطبيعة الحال فإن المقرر الخاص لا يشجع على العودة دون أية تنظيمات ويعرف بأنه لا بد من التحضير لاحتياجات العودة وتنفيذها على نحو يحقق العدل لجميع الأشخاص المتأثرين.

-١١- ويمكن أن يلاحظ في جميع أنحاء المنطقة أن بناء الثقة المتبادلة يعوقه بشدة الاحساس بأن مجرمي الحرب ما زالوا طليقي السراح ويدو أنهم يتمتعون بالآفلات من العقاب. والواقع، أن بعض مجرمي الحرب المزعومين قد منحوا في بعض الحالات مراكز في السلطة المدنية أو العسكرية المحلية. وحتى الآن لم تتحقق أنشطة المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة الكثير لتغيير هذه الحالة. وينظر إلى المحكمة باعتبارها شيئاً ذاتياً وغير مهم. والواقع، أن ابطأها في بدء التحقيقات وعملية الادعاء والافتقار إلى معرفة أنشطتها قد أضرا على نحو خطير بمصداقيتها في نظر السكان المحليين. ويبحث المقرر الخاص المحكمة على أن تتحرك بسرعة لكسب الثقة المحلية عن طريق وزع المحققين وبدء عمليات الادعاء وتحقيق تدفق فعال للمعلومات من المنطقة والبيها. وبالاضافة إلى ذلك، فمن الضروري أن يساعد المجتمع الدولي على إعادة إنشاء النظام المحلي لإقامة العدل. وقد حان الوقت أيضاً لوزع بعثة دولية واسعة الموارد لرصد حقوق الإنسان في إقليم الاتحاد. وقد يكون من المفيد أيضاً النظر في توسيع نطاق الشرطة المدنية ضمن قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة.

-١٢- ويمثل انتشار الألغام في وسط البوسنة ومواضع أخرى مشكلة بالغة الضخامة. وهناك الكثير جداً من حقول الألغام المبعثرة في جميع أنحاء المنطقة لا سيما بالقرب من خطوط المواجهة. وهي تزهد باستمرار أرواح بعض الأشخاص المحليين والموظفين الدوليين. كما إنها تعوق بشدة عودة الزراعة واصلاح الممتلكات المدمرة وتنفيذ مشاريع للتنمية من قبيل تحسين شبكة الطرق. وتتفاقم مشكلة الألغام لقلة الخبراء الموجودون التي تحدد مواضعها. وستحتاج الحكومة إلى عنون دولي كبير في التصدي لهذه المشكلة خلال السنوات المقبلة.

سراييفو

-١٣- يلاحظ المقرر الخاص تحسناً كبيراً في حالة الأفراد في منطقة سراييفو الواقعة تحت سيطرة الحكومة. فمع تناقص الهجمات وإحياء بعض عناصر الاقتصاد السوفي، تحسنت ظروف المعيشة بدرجة كبيرة. على أن الافتقار إلى حرية الحركة للدخول إلى المدينة والخروج منها، بالإضافة إلى الافتقار لفرص العملة والكسب، يساهم في سريان حالة من افتقاد الأمل والثقة. ويدو فيما بين الشباب بصفة خاصة شيوخ احساس باليأس من إمكان حدوث تحسن دائم. وستتحقق الأعمال الجارية طبقاً لأحكام قرار مجلس الأمن ٩٠٠ (١٩٩٤) الكبير لتحسين هذا الموقف ويفيد المقرر الخاص المبادرة كما يؤكد للمنسق كامل دعمه. ولكن من العم أن يمول المجتمع الدولي على نحو سليم أعمال التعمير وتنفيذها كجزء من استجابة مبرمجة لاحتياجات التعمير للبلد بأكمله. وعلاوة على ذلك، فإن المقرر الخاص يظل مهتماً بضمان أن يعطي المشروع اعتبار الأولوية للمسائل المتعلقة بحقوق الإنسان التي تنشأ لدى تنفيذه. ويلاحظ المقرر الخاص أن المجتمع

الدولي وإن يكن قد فشل في منع الحرب أو في وقفها على جناح السرعة في البوسنة والهرسك، فإن بوسعه أن يلعب دورا حيويا في إعادة تهيئة الظروف الازمة لقيام مجتمع مدني فعال.

موستار

١٤- دمر القتال بين الكروات البوسنيين والمسلمين وهجمات قوات الصرب البوسنيين وسط موستار. ولا يقتصر الدمار على البنى المادية بل يمتد إلى العلاقات بين المجتمعات المحلية. فإن شرق موستار وغربها منشطران الآن تماما تقريبا وتحكمهما سلطتان، وكل منها عمدتها. ومن المتفهم أن هاتين السلطتين تنفر كل منهما من الأخرى وأن السلطة الكرواتية البوسنية بصفة خاصة لا ترغب في بذلك جهود هامة للمصالحة. وقد تلتى المقرر الخاص أيضا تقارير موثوقة بها عن استمرار التحرش بال المسلمين الذين يعيشون في مناطق يسيطر عليها الكروات البوسنيون، بما في ذلك القيام بهجمات وعمليات طرد. ويدرك المراقبون الدوليون أن نوعا من "التطهير العرقي الاهادي" ما زال يسفر عن نزوح المسلمين من غرب موستار إلى شرقها. وفي هذا السياق فإن جميع المبادرات نحو المصالحة هي موضع ترحيب، بما في ذلك ابعاد الأسلحة الحربية عن المدينة مؤخرا والمحاولات التجريبية الأولى لعقد اجتماعات بين جماعات مختلفة تنتهي إلى المجتمعين المسلم والكرواتي البوسني.

١٥- ويرحب المقرر الخاص بانشاء ادارة الاتحاد الأوروبي ويسلم بأنها ستلعب دورا حاسما في إعادة توحيد المدينة طبقا لمبادئ حقوق الانسان والعدل. ولكنه يلاحظ أنه سيظل على المسؤول الاداري للاتحاد الأوروبي أن يعمل بتعاون وثيق مع الوكالات الدولية الأخرى في المنطقة بما فيها الشؤون المدنية والشرطة المدنية لقوة الحماية التابعة للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

بيهاتش

١٦- ظل جيب بيهاتش خلال الأسابيع الأخيرة مسرحا لنزاع داخلي حاد. وقد زار المقرر الخاص خلال بعثته كلا جانبي هذا الجيب واجتمع بالسلطات الحكومية في مدينة بيهاتش (في الجنوب) وبالسيد عبد يتش في فيليكا كلادوسا (في الشمال). واجتمع أيضا بممثلي المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية، وزار أماكن احتجاز مدنية. ومن الواضح أن حالة السكان المدنيين صعبة للغاية. ويوجد شعور سائد بالعزلة، لا سيما في الجزء الجنوبي الذي تسيطر عليه الحكومة.

١٧- والحالة الانسانية داخل جيب بيهاتش مثيرة للقلق العميق. ولم يتلق الجزء الجنوبي، بصفة خاصة، أية مساعدة انسانية منذ ما يقرب من ثلاثة أشهر. إذ ظلت السلطات الصربية في كرايبينا وبصورة متقطعة القوات الموالية للسيد عبد يتش تعرقل القوافل. وتتفاقم المصاعب القائمة بسبب حصار آخر مفروض من السكان الكرواتيين النازحين في نقاط التفتيش في كرواتيا بين المنطقة التي تسيطر عليها الحكومة والمناطق المحامية من الأمم المتحدة. ويعتقد المقرر الخاص أن هناك حاجة إلى اجراء دولي فعال لمنع وقوع أية أزمة انسانية مثيرة في الجزء الجنوبي من جيب بيهاتش.

-١٨ وقد تلقى المقرر الخاص قدراً كبيراً من المعلومات التي تدل على وقوع انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في المنطقة بأكملها. وسيقدم كشفاً مفصلاً بهذه الانتهاكات في تقريره التالي. ويود في الوقت الحاضر الاشارة إلى محضر المحتجزين باعتباره أكثر المشاكل إلحاحاً، فبناءً على المعلومات التي تم الحصول عليها في بيهاتش الشمالية، هناك ١٥٠ من أسرى الحرب و٣٠٠ من المحتجزين المدنيين. وفي الوقت نفسه هناك في جنوبى بيهاتش ٤٥٠ من أسرى الحرب ومحتجزان مدنيان. ومن الواضح أن هناك عدداً كبيراً من أسرى الحرب المزعومين في كلا الجانبين لم يشارك في أية عملية حربية؛ وإنما هم ببساطة رجال في سن التجنيد. وقد احتجزوا في ظروف صعبة ويستخدمون لأعمال السخرة عند خطوط المواجهة.

-١٩ وقد أصيب المقرر الخاص بضدمة عميقة لدى زيارته إلى معسكر الاحتجاز المدني في فيليكا كلادوسا. وأتيحت له الفرصة خلال الزيارة للتحدث مع كثير من المحتجزين. وهم محتجزون دون أي اتهام واستطاع كثير منهم تقديم مستندات من المحاكم تقرر وضع حد لاحتجازهم (انقضى منذ زمن طويل) أو تأمر بالافراج عنهم. ويحتجز المساجين في مبانٍ لا تليق بالمعيشة الإنسانية وتفتقر إلى المنافع الأساسية مثل المرافق الصحية والأسرّة الملائمة للنوم والأشياء الأخرى الأساسية للحفاظ على الكرامة البشرية. وهناك بين المحتجزين بعض الأشخاص المعوقين والمصابين ومن يحتاجون بصفة ملحة إلى رعاية طبية لا يحصلون عليها. وظل كثير من المحتجزين يتعرضون لاساءة المعاملة من حراسهم. ويرسل المحتجزون لعدة أيام كل فترة للانخراط في أعمال السخرة، الملاصقة أحياناً لخطوط المواجهة.

-٢٠ ووجود معسكر الاعتقال في ذاته غير مقبول البتة، فضلاً عن الظروف الصارخة السائدة فيه. وبينتوك وقوع الاحتجاز ومعاملة هؤلاء المحتجزين على السواء المعايير الأساسية للقانون الدولي لحقوق الإنسان. وقد أرسل المقرر الخاص، عقب زيارته مباشرة، نداءً عاجلاً إلى السيد عبد الله يطالبه بالافراج فوراً عن جميع المحتجزين المدنيين.

أنشطة الوكالات والمنظمات الدولية

-٢١ لاحظ المقرر الخاص طوال فترة بعثته الأعمال الحيوية التي تقوم بها الوكالات والمنظمات الدولية بما فيها قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة (بكل من عناصرها المدني والعسكري)، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، وبعثة الرصد التابعة للجامعة الأوروبية، ومنفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. ومن الواضح أنه ما كان ليتسنى تنفيذ الاتحاد لو لا ما قدمته هذه المنظمات والوكالات من مساعدة فعالة ولو لا أنشطة الدعم الجارية. وبصفة عامة، فإن الوكالات الدولية هي التي تتخذ المبادرات لإجراء الحوار والتفاوض داخل المجتمعات المحلية، وكثيراً ما تيسّر اجراءً مثل هذا الاتصال وتقوم باستمرار بدور التغلب على العقبات وسوء التفاهم. وهذه مهمة ضخمة ولكنها أساسية ويود المقرر الخاص الاعتراف بها تماماً وتقديم كل الدعم الممكن لها - لأن سحبها سيؤدي إلى تهديد خطير للأمال في نجاح الاتحاد.

المناطق الواقعة تحت سيطرة القوات الصربية البوسنية

-٢٢ لم يز المقرر الخاص المناطق الواقعة تحت سيطرة الصرب البوسنيين، ولكنه تلقى، لدى وجوده في سراييفو، تقارير موثوقة بها عن " التطهير العرقي " الجاري في المناطق الواقعة تحت سيطرتهم. وبصفة خاصة، فقد وردت تقارير من موقع مثل بريجيدور، وروغاتيشا، وبيلينيا وبانيا لوكا. وممارسة التطهير العرقي موضع للأدانت دون تحفظ. وبينما كان المقرر الخاص في سراييفو أحبط علما أيضا بعرقلة قوات صرب البوسنة لعمليات الإجلاء الطبي من غوراجده، معرضة بذلك للخطر أرواح ٢٤ شخصا. وأصدر على الفور نداءً علينا ملحاً بقصد هذه المسألة.

جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة

-٢٣ عقد المقرر الخاص في أثناء بعثته التي استغرقت ثلاثة أيام إلى جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة اجتماعات مع أعلى السلطات الوطنية، بما في ذلك مع رئيس الجمهورية، السيد غلينغوروف؛ ورئيس الوزراء، السيد كيرنوكوفسكي؛ ورئيس البرلمان؛ وزراء الداخلية والعدل والشؤون الخارجية. وأجرى أيضا مناقشات مع ممثلي المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والزعماء الدينيين.

-٢٤ ويرى المقرر الخاص أن هناك خطوات مختلفة قد اتخذت بغية تحسين حالة حقوق الإنسان في البلد. وبالرغم من ذلك، فإن الحالة غير مرضية حتى الآن؛ إذ إن السبل القانونية الفعالة لحماية حقوق الإنسان ما تزال منعدمة، وذلك بصفة أساسية بسبب بطيء العملية التشريعية.

-٢٥ ويعيش البلد حالة اقتصادية بالغة الصعوبة تعوق على نحو خطير من تنفيذ الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لمواطنيه. وهناك أسباب مختلفة لهذه الحالة. أهمها آثار العقوبات الدولية ضد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا ومونتينيغرو) والحظر الاقتصادي المفروض من اليونان. وتstem هذ العوامل الخارجية بدرجة كبيرة في الأزمة الاقتصادية وتسبب بذلك ظروفاً لنشوء توترات اجتماعية خطيرة. وفي ظل مثل هذه الظروف، تنطوي عملية إنشاء مجتمع مدني على مصاعب خطيرة.

-٢٦ ويعتقد المقرر الخاص أن هناك حاجة ماسة إلى توفير مساعدة دولية فعالة بغية إزالة هذه العوامل الخارجية أو التخفيف منها. وبصفة خاصة، ينبغي أن يحصل البلد على تعويض كاف عن الخسائر المرتبطة بالعقوبات. ويجب رفع الحظر وأن يُعامل البلد معاملة منصفة بالنسبة للطلبات التي تقدم بها للانضمام إلى المنظمات الدولية المختلفة. وستsem هذه الخطوات في تحقيق الاستقرار للحالة السياسية والاقتصادية للبلد وتهيئة الظروف الالزمة لتوفير حماية أنسج حقوق الإنسان.

- - - - -